دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظام العالمي الجديد بين الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي العربي
المصدر:	منبر الحوار
الناشر:	دار الكوثر
المؤلف الرئيسي:	أبو عامود، محمد سعد
المجلد/العدد:	مج 9, ع 31
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
الشهر:	شتاء
الصفحات:	20 - 41
رقم MD:	525030
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الفكر الغربي، الفكر العربي ، النظام العالمي الجديد
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/525030

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النظام العالمي الجديد بين الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي العربي

محمد سعد أبو عامود(*)

منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ميلاد النظام العالمي الجديد الذي تقود من خلاله الولايات المتحدة العالم، تعددت الكتابات والدراسات والمؤتمرات التي عنيت بدراسة هذا الموضوع على الصعيد الدولي والعربي، وذلك من حيث مضمونه والقواعد التي تحكمه، والمبادىء التي يستند إليها، والآليات الخاصة بتسييره، وما ينتج عن هذا من آثار على التوازنات العالمية والإقليمية وكذلك على الأوضاع الداخلية من نطاق أطراف الجماعة الدولية، هذا بالإضافة إلى تركيز كل طرف من الأطراف على وضع تصور لمكانته ودوره في إطار هذا النظام الجديد. وقد حددت إحدى الدراسات أبعاداً خمسة تركزت حولها الدراسات الغربية في هذا الشأن، وهي، هيكل النظام بمعنى توزيع القدرات في هذا النظام وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض، مصادر تهديد النظام، توجهات التفاعلات داخل هذا النظام، إمكانيات التحرك الجماعي على المستوى العالمي، وضع الدول النامية في هذا النظام[1] .

وتستهدف هذه الدراسة التعرف على كيفية تناول كل من الفكر الغربي والفكر العربي لهذا الموضوع، ومجموعة القضايا التي نتجت عن طرحه على الساحة الدولية، وما هي أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف فيما بينهما؟ وبِمَ نفسر ذلك؟ ما هي الموضوعات

(*) د. محمد سعد أبو عامود، مدير البرامج السياسية بإذاعة الاسكندرية ـ مصر.

(1) د. ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، بحث مقدم إلى ندوة مفهوم وآليات النظام العالمي الجديد التي نظمها مركز الدراسات والبحوث السياسية جامعة القاهرة ببورسعيد ديسمبر1992 ، ص2 ، ص3 .

التي احتلت وزناً نسبياً أكبر من حيث الاهتمام من جانب كل من الفكر الغربي والفكر العربي وبِمَ نفسر ذلك؟

وتتحدد خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الفكر الغربي والنظام العالمي الجديد

المبحث الثاني: الفكر العربي والنظام العالمي الجديد

خاتمة: تتضمن نتائج الدراسة

المبحث الأول

الفكر الغربي والنظام العالمي الجديد

يقصد بالنظام الدولي وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة، التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن[1] .

ولقد عرف العالم أنماطاً متعددة من هذه النظم الدولية، والتي كان لكل منها قواعده وقيمه ومعاييره التي اختلفت من نظام لآخر، تبعاً لاختلاف توازنات القوى في نطاق كل منها، وكان آخرها النظام الذي عرفه العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي وصل إلى مراحله النهائية مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، نتيجة لمجموعة من التغيرات التي تفاعلت وأدت إلى تغير التوازنات التي أقيم على أساسها هذا النظام[2] . وعندما طرح الرئيس بوش فكرة ميلاد النظام الجديد، كانت رؤيته تدور في نطاق قيادة الولايات المتحدة للعالم بوصفها القوة العظمى الوحيدة، التي عليها رسالة تجاه الإنسانية يجب أن تؤديها، وتتلخص هذه الرسالة في دعم الأمن الجماعي وحماية سيادة الأمم، وتطبيق أحكام القانون الدولي[3] ، وقيادة حركة الحرية والديموقراطية في

---

(1) Morton Kaplan, «System And Process In International Relations», New York, John Wiles, Sons inc, 1912, p.115.

(2) Mical Mandelboum, The Bush Foreign Policy «Foreign Affairs», vol 10, N^{0}. 1, 1991, p.p, 5:11

(3) Ted esolen Carpenter, The New World Disorder, Foreign Policy, N^{0}. 84, 1991, p.25.

العالم[1] وتقديم النموذج الأمريكي سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، بوصفه النموذج الأمثل لحل مشكلات البشرية.

وفي هذا المبحث ندرس الكيفية التي تعامل بها العقل الغربي مع هذه الفكرة، الأمر الذي أدى إلى هذا الكم الكبير من الاجتهادات العلمية الغربية، والتي تمثل مشكلة للبحث، حيث يتعذر فحصها جميعاً وتحليلها في نطاق الحيِّز المحدود لهذه الدراسة، ومن ثم كانت هناك عدة معايير حددناها لاختيار المادة التي نخضعها للتحليل العلمي وهي:

أ ـ خبرة الباحث السياسية العملية ومدى اقترابه من موقع صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة وفي الغرب الأوروبي، ويرجع ذلك إلى أن الخبرة العلمية والعملية تسهم بدرجة مناسبة في عملية صنع القرار الغربي.

ب ـ الحرص على أن تمثل المادة العلمية بقدر الإمكان الاتجاهات السياسية المختلفة في الغرب، ومن ثم فلم نقتصر على تحليل الأفكار التي عرضها الأمريكيون فحسب، بل حاولنا أن نقدم نماذج للأفكار الأوروبية الغربية في هذا الصدد.

ج ـ التمييز بين المادة ذات الطبيعة العلمية، والمادة ذات الطبيعة الإيديولوجية في الأساس مع إدراكنا أن كل مادة علمية تعكس الإطار المرجعي الإيديولوجي الذي أنتجها.

واستناداً إلى هذه المعايير تم اختيار مجموعة من النصوص الغربية التي عنيت بموضوع النظام العالمي الجديد ونعرض لها هذا العرض التحليلي على النحو التالي:

أولاً ـ نقطة انطلاق العقل الغربي من تعامله مع فكرة النظام العالمي الجديد، تتمثل في أن هناك تغيراً قد حدث على مستوى العالم، يتطلب إعادة بناء النظام الذي يحكم العلاقات بين الوحدات التي تكونه، وقد تفاوت رد فعل الفكر الغربي تجاه هذا التغير، فالبعض رأى فيه ما يحقق مصالحه الاستراتيجية بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم كان محور تفكيره يتركز حول كيفية الإبقاء على هذا الوضع الجديد الناتج عن التغير السابق الإشارة إليه إلى أقصى حد ممكن، مع محاولة إضفاء طابع الشرعية على هذا الوضع، بتسميته

(1) خطاب بوش أمام مجلس الكونجرس عن حالة الاتحاد يناير1992 ، الأهرام1992/1/30 .

بالنظام الدولي الجديد، ومن خلال إقناع الأطراف الأخرى بسلامة هذه الرؤية. وهنا لا بد وأن تحدث درجةٍ من درجات التداخل بين العالمي والإيديولجي عند تناول الموضوع بالتحليل وفقاً لهذه الرؤية. وهناك نماذج عديدة من نتاج الفكر السياسي الغربي وخاصة الأمريكي التي تعبر عن هذه الرؤية[1] .

وقد أشار شليزنجر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق إلى هذا التداخل بين العلمي والإيديولوجي في الرؤية الأمريكية للنظام العالمي الجديد بقوله: «لقد صاغت إدارة بوش عبارة النظام العالمي الجديد، فإذا كانت تعني أن النظام العالمي الجديد قد تغير بشدة فهي سليمة تماماً، أما إذا كانت تعنى نظاماً عالمياً جديداً سيحل ويتسم بالاستقرار فهي طوباوية في غير محلها، فالنظام العالمي في المستقبل سيرجع مرة أخرى إلى النظام العالمي الذي كان قائماً قبل عام 1939، وسوف يتسم بسياسات القوة والمناقشات القومية والتوترات العرقية[2] .

البعض الآخر نظر إلى هذا التغير بوصفه مرحلة انتقالية يتعين التعامل معها بالأساليب المناسبة التي تقود إلى مرحلة جديدة من التوازن يتم وفقاً لها وضع أسس النظام الجديد الذي يحكم التفاعلات بين الوحدات المكونة لهذا العالم، وقد وجه أصحاب هذا الرأي نقداً حادًّا إلى دعاة الإبقاء على الوضع الجديد الناشىء عن هذا التغير والذي تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم، وفي هذا الإطار يقول البروفيسور الفرنسي دومنيك شوفالييه الأستاذ بالسوربون: «لا يوجد حتى اليوم ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فكل ما حدث هو تدمير نظام وتوازنات أقيمت إثر الحرب العالمية الثانية، ويرى أنه من الصعوبة بمكان إمكانية القول بانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم، لأنها أكبر دولة مدنية في العالم، كما أن الدولة التي تسيطر على العالم لا بد وأن تبدأ بالسيطرة على نفسها أولاً، فهي تعاني من مشكلات اجتماعية وعرقية خطيرة تهدد كيانها، والعالم

---

(1) انظر على سبيل المثال:

Charles Krauthammer, «The unipolar Moment», Foreign Affairs, vol 10, N°.1, 1991, p.p 24: 25.

James A. Boker, «America In Asia», Foreign Affairs, vol 10, N°.5, 1991/1992, p.p, 1: 18.

بول ماري دولاغورس، هل تتشكل مراكز قوى عالمية؟ الفرسان، باريس، عدد1990/10/8 مقابلة مع المستشرق الفرنسي جان بول شارنيه، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي العدد 3، صيف1991 ، ص60 .

(2) James Schlesinger, «New Instabilities New Priorities», Foreign Policy, N°.85, winter 1991/1992.

اليوم لا يجنح إلى العالمية كما يتصور البعض فهناك تأجج القوميات، كما أن هناك صحوة للروحانيات الدينية[1] .

ولقد كانت أكثر الردود حدة في هذا المجال ما قدمه الباحث الأمريكي لورنس فريدمان الذي ذكر أن الولايات المتحدة لن تكون القوة العظمى الوحيدة في العالم لعدة عوامل منها ضعف الاقتصاد الأمريكي الأمر الذي يجعل الموارد المالية المتاحة لتمويل هذا النوع من النشاط السياسي الخارجي محدودة، بالإضافة إلى كون المصاعب الأمريكية الاقتصادية الداخلية سينجم عنها ضغوط سياسية داخلية على الإدارة الأمريكية كي تحد من نشاطها الخارجي[2] .

ويلخص أحد الباحثين هذه الفكرة بقوله: «إن الديناميكية السياسية للأمة الأمريكية سوف تحدد نطاق السياسة الخارجية في المستقبل»[3] .

وقد أضاف فريدمان إلى الضعف الاقتصادي الأمريكي عاملاً آخر، وهو عدم قدرة الولايات المتحدة على توفير الإلزام الاستراتيجي لكافة الأطراف بالقواعد التي تحاول فرضها لصياغة النظام العالمي الجديد للآتي:

أ ـ إن جعل استقرار الوضع القائم الآن هو القيمة الاستراتيجية المركزية للنظام العالمي الجديد محكوم عليه بالفشل المستمر، لأنه يتعارض مع حقيقة الواقع السياسي الدولي الذي يتسم بالديناميكية والتغير المستمر.

ب ـ إن الغرب يتكون اليوم من ثلاثة أقطاب جاذبة يعمل كل منها كقطب جاذب في نطاقه الإقليمي، فالولايات المتحدة قطب جاذب لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا الغربية قطب جاذب لأوروبا الوسطى والشرقية وشمال أفريقيا، واليابان قطب جاذب بالنسبة لآسيا، ومن ثم فالتفاعلات المحتملة بين هذه الأقطاب الجاذبة من شأنها أن تطرح التساؤل، حول إمكانية استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم.

---

(1) الأهرام، القاهرة، عدد1/3/1992 .

(2) L'arwrence Freedman, «Order And Disorder in The New world», Foreign Affairs, vol 11, N°.1 1992 p. 21.

(3) David gergen, «America's Missed Opportunities», Foreign Affairs, vol 11, N°.1, 1992, p.p. 11, 19.

ج ـ إن هناك نطاقاً كبيراً في العالم يبدو وكأنه خارج نطاق اهتمام النظام العالمي الجديد، وخاصة دول الجنوب، فبالرغم من أن هذه الدول تشهد توترات خطيرة، قد تؤثر سلبياً في المستقبل على المصالح الغربية، والملاحظ أن الغرب لا يهتم بأي منطقة في الجنوب، إلا إذا أدرك أن هناك تأثيراً مباشراً على مصالحه، وهو ما يعني إمكانية اختلاف المصالح والرؤى بين الحلفاء الغربيين تجاه بعض قضايا الجنوب.

د ـ لم تطور الولايات المتحدة بناءً مفاهيمياً واضحاً للنظام العالمي الجديد، بل العكس هو الصحيح، فالأطراف الغربية تواجه وضعاً لم تستطع تحديد أبعاده فالمصالح مشوشة، والمبادىء غامضة، والوسائل مبهمة، مع أن السياسة الخارجية تتطلب القدرة على فرض ضغوط متساوية على الأطراف الأخرى، من أجل الالتزام والإلزام بقواعد القانون الدولي[1] .

إن ما نخلص إليه بالنسبة إلى هذه الجزئية من الدراسة هي أن الفكر الغربي في تناوله لموضوع النظام العالمي الجديد، وإن انطلق من نقطة تغير العالم، إلا أن ثمة اختلافاً واضحاً بين الاتجاهات الغربية التي تعاملت مع هذا الموضوع، فالبعض يحاول الإبقاء على الوضع الجديد القائم وتقنينه والبعض يرى استحالة تحقيق ذلك، وبالنسبة لنوعية المعالجة سنلحظ أن الخطاب الإيديولوجي أعلى نبرة بالنسبة للفريق الأول، بينما يعلو الخطاب العلمي لدى أنصار الفريق الثاني ويتراجع الخطاب الإيديولوجي، بل ويحاول أنصار الفريق الثاني حث الفريق الأول على الابتعاد عن هذا الخطاب الإيديولوجي، بوصفه خطاباً طوباوياً غير واقعي وفقاً لشليزنجر.

ثانياً ـ اتجه الفكر الغربي سواء من يرى إمكانية اسمرار الوضع الجديد الناتج عن التغيرات التي شهدها العالم خلال الحقبة الأخيرة أو من يعتقد بصعوبة ذلك، وضرورة البحث عن الوسائل المناسبة للتعامل مع المعطيات الجديدة للوصول إلى مرحلة التوازن التي على أساسها يتم وضع أسس النظام العالمي الجديد، اتجه إلى البحث عن الآليات التي يمكن استخدامها لتحقيق أي من الرؤيتين.

ويعد كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون «انتهزوا الفرصة» أفضل

---

(1) Lawrnce Freedman, op. cit, p.p. 21: 37.

نموذج يعبر عن رؤية الفريق الأول، فهو يقول: «إن زعامة أمريكا للعالم لن يكون هناك بديل عنها طيلة العقود القادمة، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك من القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يجعلها تقف في ذروة قوتها الجيوبوليتيكية، وإذا ما انحدر وضعها ومكانتها كقوة عظمى وحيدة، فإن هذا سينتج عن الاختيار وليس الضرورة[1] ، ويضيف أن لدينا فرصة تاريخية لتغيير العالم، ومسؤوليتنا الأولى والأهم يجب أن تكون إعادة تحديد مهمة الولايات المتحدة العالمية، وإعادة صياغة استراتيجيتها، وإعادة تشكيل وترتيب سياستها الخارجية كي تتلاءم مع هذا الوضع الجديد»[2] .

ويحدد بعد ذلك المصالح الأمريكية ويصنفها، فهناك المصالح الحيوية التي يؤدي المساس بها إلى تهديد مباشر لأمن الولايات المتحدة ويدخل في نطاقها بقاء واستغلال أوروبا العربية وكندا والمكسيك واليابان ودول الخليج الفارسي، ومنع امتلاك معتدين من العالم الثالث للأسلحة النووية، ويرى أنه ليس أمام الولايات المتحدة من خيار سوى أن ترد بالقوة العسكرية إذا دعت الضرورة لدفع التهديدات عن هذه المصالح، أما المصالح الحرجة فهي التي يؤدي المساس بها لتهديد مباشر لإحدى المصالح الحيوية الأمريكية ومن ثم فإن كوريا وأمريكا الوسطى تعد بمثابة نطاق لهذا النوع من المصالح، والنوع الأخير هو المصالح الخارجية وهي التي يؤدي تهديدها إلى المساس عن بعد بمصلحة أمريكية من النوع الأول أو الثاني، ويؤكد بعد ذلك إلى أن للولايات المتحدة مصلحة مؤكدة وعميقة، في بقاء الدول الديمقراطية، واتساع الازدهار الاقتصادي من خلال تجارة حرة، ومن خلال تعزيز الحكومات الديموقراطية[3] وينتقل بعد ذلك إلى تحليل الأوضاع في العالم الإسلامي الذي يضم المنطقة العربية، واضعاً مخططاً للسياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة، فهو يشير إلى أن التنازع الداخلي سيسود هذه المنطقة وأن كثيراً من دول هذه المنطقة هو لبنان المستقبل، ويوضح أن العالم الإسلامي حضارة حيوية تبحث عن هويتها وشخصيتها التاريخية، وستجدد سعيها لتتبوّأ مكانتها في العالم ويجب على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسات لنقل التطور التاريخي البعيد المدى للعالم الإسلامي في اتجاهات بناءة،

(1) ريتشارد نيكسون، انتهزوا الفرصة، ترجمة حاتم غنيم، الاسكندرية، قايتباي للطباعة، 1992 ، ص26 ، ص 28.

(2) المرجع السابق، ص25 ، ص26 .

(3) المرجع السابق، ص30 ، ص31 .

ويؤكد على ضرورة دعم التحديثيين في العالم الإسلامي، كما أن على الولايات المتحدة ألا تساند الحكومات غير الديموقراطية، وينصح الحكومة الأمريكية، بضرورة أن تتخلى في سياستها الخارجية عما يسميه بالأوهام، وهي، الإطار الأمني الشامل، وهم الحد من الأسلحة التقليدية، وهم إعادة توزيع الثروة الإقليمية[1] .

أما زيجنوبريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق فهو يقدم مجموعة من المحددات التي يرى أنه وفقاً لتفاعلاتها سيتمدد نظام ما بعد الحرب الباردة، وهي:

أ ـ كيف ستحدد أوروبا نفسها؟ وكيف سيكون شكل علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة؟

ب ـ كيف سيكون الشكل النهائي للتحولات السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي السابق؟

ج ـ كيف ستنظم منطقة المحيط الهادي نفسها؟ هل ستنهض اليابان بدور بارز يتوافق مع قوتها الاقتصادية؟ وما هو الموقف المحتمل بالنسبة للصين؟

د ـ كيف سيتحقق السلام في الشرق الأوسط؟[2] .

إن الباحث في طرحه هذا يحدد محاور الحركة بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية، أيًّا كان الخيار السياسي الأمريكي في هذا الشأن، ونلاحظ في هذا النص غياب المفردات الأيديولوجية التي استعملها نيكسون كالديمقراطية والحرية وغيرها، في حين يركز في موضع آخر من الدراسة على عنصر الضعف الداخلي للولايات المتحدة، بوصفه عنصراً حاكماً ومؤثراً في نتائج التفاعلات المحتملة فهو يقول: «إذا لم تول الولايات المتحدة مزيداً من الاهتمام لأوجه الضعف الداخلي بها، فإن نظاماً عالمياً مناوئاً قد يظهر في مطلع القرن التالي، وأن أوروبا الموحدة واليابان ستلعبان دوراً أساسياً وعسكرياً كبيراً»[3] .

وثمة نصوص أخرى تقدم آليات تفعيلية لأساليب التعامل مع المتغيرات التي

---

(1) المرجع السابق، ص41 ، ص49 .

(2) Zligniew Brzezâ nki, «Selective global commitment», Foreign Affairs, vol 10, N°. 4, Foll 1991.

(3) Ibid

يشهدها العالم من وجهة النظر الغربية، الأمر الذي يعطي الفكر السياسي الغربي، مساحة واسعة من إعمال الفكر واستخدام العقل من خلال مناقشة هذه المحاور العديدة التي يطرقها وهو ما يؤدي في المحصلة النهائية إلى توافر مجموعة من البدائل المدروسة أمام صانع القرار السياسي الغربي، لكننا سنلحظ بعد ذلك أن ثمة اتجاهاً في الفكر الغربي يهتم بإبراز أهمية التحرك الجماعي من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك من خلال تغيير بعض المؤسسات الغربية لتصبح مؤسسات عالمية، وفي هذا الإطار يشير فريق من الباحثين إلى إمكانية استخدام الأمم المتحدة للقوة العسكرية، وإمكانية التوصل إلى ضبط الأسلحة على المستوى العالمي، وإلى إمكانية تحويل مؤسسات كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الجات، مجموعة الدول السبع، إلى مؤسسات عالمية، تشارك فيها من يرغب من الدول يدعم السيطرة الغربية على توجهات العمل الجماعي الغربي[1] .

وهكذا نلحظ أن الفكر الغربي يقدم مركباً جديداً من الآليات التي يمكن من خلالها التعامل مع الواقع العالمي الجديد بما يحقق المصالح الغربية، ويحقق نوعاً من التنسيق بين هذه المصالح عندما تتقاطع في موضع معين، وفي هذا الشأن نشير إلى ما قاله وزير الخارجية الأمريكية في مقابلة صحفية من أن الإدارة الأمريكية على وشك صياغة سياستها المتميزة على الصعيدين الخارجي والعسكري، موضحاً أن أهم عنصر في عقيدة كلينتون الوليدة هو القيادة وأضاف: «حين نكون نحمي مصالحنا الحيوية فسنكون في الطليعة، ولو من جانب واحد إذا دعت الضرورة إلى ذلك، لكن الولايات المتحدة في قضايا عديدة وأبرزها القضايا الإنسانية ستسعى إلى الاشتراك في أي رد أو استجابة مع الدول الأخرى جماعياً[2] .

إن هذا يعني أن ثمة مسائل سيتم تحديد عناصرها الأساسية تكون محلاً لعمل الولايات المتحدة الانفرادي، وأخرى ستكون محلاً للمبادرات الجماعية.

ثالثاً ـ تعددية استجابة الفكر السياسي الغربي للتغير الذي شهده العالم:

---

(1) د. ودودة بدران، مرجع سابق، ص.ص 16, 21.
ظهرت بعض الدراسات التي تهتم بنشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين وتوضح أساليب العمل الجماعي الدولي في هذا الشأن انظر:

William J.Durch, The Evolution of UN Peacekeeping, New York: St Martin's Press, 1993.

(2) روزماري هوليس، زعامة أمريكا تدخل عصر المبادرات الجماعية، الحياة، لندن، 1993/7/9 .

إن كانت نقطة الانطلاق في تناول الفكر السياسي الغربي للنظام العالمي الجديد هي نقطة محددة ومجمع عليها كما سبق أن بينا، إلا أن الاستجابة الناتجة بعد ذلك تعكس التعددية في الرؤية والإدراك والتوصيف وأساليب التعامل؛ وتتفاوت الرؤى التي يقدمها هذا الفكر بين الانبهار بالقوة التي تعكسها الأفكار التي طرحها فوكوياما حول انتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ[1] وبين التخوف من انحسار القوة، وصعود قوى أخرى جديدة كما بدا في العديد من الكتابات لأخرى[2] . وفيما بين هاتين النقطتين المتطرفتين سنجد جهوداً فكرية عديدة تتفاوت من حيث مساراتها وأساليب تناولها للموضوع، سنجد محاولات لتحديد المصادر الرئيسية للصراع السياسي الدولي في ظل العالم الجديد، البعض بدأ يعالج الموضوع معالجة جزئية، فركز جهده في نطاق البحث عن عدو جديد، البعض وجد في الإسلام ذلك العدو، وفريق آخر ركز على الأخطار الآتية من الجنوب، وثالث اهتم بالخطر الاقتصادي اليابان، وآخر ركز على إمكانية نهوض العملاق الصيني وتداعياته.

فريق اتجه إلى اتباع أسلوب المعالجة الكلية وهنا نتوقف أمام محاولتين جديرتين بالاهتمام الدولي لعالم السياسة الأمريكي المعروف صمويل هنتينجتون الذي طرح الصراع بين الحضارات بوصفه المدخل المناسب لفهم الصياغة المتوقعة لعالم الغد، وأشار إلى أن الانقسام الإيديولوجي سيكون بين حضارات ثلاث رئيسية من بين الحضارات الثماني التي حددها، وهذه الحضارات المتصارعة بصفة رئيسية هي، المسيحية الغربية، المسيحية الأرثوذكسية والإسلام، الحضارات الأخرى تكون نطاقات للتحالفات المحتملة أو النزاعات المحتملة بينها وبين الحضارات الرئيسية الثلاث ويقدم بعد ذلك عدداً من الآليات التي يمكن للغرب أن يتبناها للتعامل مع هذا الوضع[3] . أما المحاولة الثانية فيقدمها مجموعة من الباحثين ومنهم جوزيف ناي المدير السابق لمركز جامعة هارفارد

---

(1) انظر: Francis Fukuyoma, «The End of History And The Lost Man», New York Free Press, 1992.

(2) انظر على سبيل المثال: Zbigniew Brzezinski, Out of Control: Global Turmoal on the Eve of The 21 st Century, New York, Charles scribner's, 1993.

(3) Samuel P. Huntigton, «The clash of civilizations, Foreign Affairs, vol 12, Summer 1993, p.p: 22; 49.

كذلك انظر مناقشة عربية لهذا الكتاب: جميل مطر، حرب الحضارات، الحياة، لندن، عدد 1993/6/20.

للشؤون الدولية والرئيس الحالي لمجلس المخابرات القومي الأمريكي، ويرى أن العالم يتجه نحو عصر «القبلية الجديدة»، وهو ما يعني إزاء ما أصبحت هذه الرؤية أساساً نظرياً لسياسة الولايات المتحدة والغرب، أن يكون التركيز على انقسامات وخلافات الطوائف والأعراق والأديان، داخل المجتمع الواحد بين المجتمعات داخل الإقليم الواحد[1] . ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذا الاتجاه في الدراسات السياسية له أصوله وجذوره التاريخية في المجتمعات الغربية وفي الولايات المتحدة، وهناك بعض الدراسات الحديثة التي اهتمت بالعلاقة بين الجماعات الرقية وعملية التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية[2] . إن ما نستخلصه من خلال فحص هذه المجموعة من الفحوص السياسية لنتاج الفكر السياسي الغربي توضح تعددية الرؤى كما سبق القول، وتؤكد أيضاً على التعددية في مسارات التعامل الفكري ما بين مسار التحليل الجزئي (المايكرو) والتحليل الكلي (الماكرو)، والانتقال ما بين المسارين من الجزئي إلى الكلي، ومن الكلي إلى الجزئي، في عملية تفاعلية معقدة بين الأفكار، غير أن نتاج تفاعل الأفكار يتطلب قدراً ملائماً من الزمن، حتى يتبلور في صورته النهائية، ومن خلال هذه المرحلة تبدو الصورة مرتبكة وغامضة ولكن إلى حين!

رابعاً ـ السمة الرابعة للفكر السياسي الغربي تتمثل في سعيه إلى التخلص من الميراث الفكري والمفاهيمي لفترة الحرب الباردة، ومن هنا تبرز الدعوة الواضحة إلى ضرورة إعادة النظر في العديد من المفاهيم السياسية المتداولة، فطالما أن المفهوم السياسي هو التجريد النظري لواقع سياسي معين، فإن تغير هذا الواقع يتطلب تغيير محتوى المفهوم السياسي، كي يكون الأخير أكثر فعالية في التعبير عن هذا الواقع، هنا تبرز بعض المفاهيم كالديموقراطية، الاعتماد المتبادل، حقوق الإنسان، الإرهاب، السيادة، بعضها مفاهيم يستخدم للتغبير عن واقع جديد، وبعضها يحتاج إلى إعادة تشكيله من جديد وفقاً للرؤية الغربية[3] .

---

(1) جميل مطر، التنظير والتفكير في مشكلات ما بعد الحرب الباردة، الحياة، لندن، 1993/7/13 .

(2) انظر على سبيل: Alexander Deconde, Ethnicity Race And American Foreign policy, Boston: Northeastern University press, 1992.

(3) Daniel potrick Moynihon, Ethnicity in International Politics, New York, Oxford University press, 1993.

الفكر السياسي الغربي والنظام العالمي الجديد: ملاحظات نقدية من خلال العرض التحليلي لنتاج الفكر السياسي الغربي بخصوص النظام العالمي الجديد يمكن أن نقدم الملاحظات النقدية الآتية:

أولاً ـ برزت من بين ثنايا هذا الفكر مجموعة من الثنائيات بخصوص طبيعة النظام العالمي الجديد، هل هو نظام أحادي القطبية أم هو نظام متعدد القطبية؟ هل هو نظام يشمل العالم كله بحق أم أنه يشمل دول الشمال المتقدم فحسب ويتم تعميش الجنوب؟ بعبارة أخرى هل سيؤدي هذا النظام الجديد إلى توحد العالم أم سيؤدي إلى بلورة انقسام بين شمال العالم وجنوبه؟

ثنائية أخرى برزت عند تناول موضوع طبيعة الصراع الدولي في إطار هذا النظام الجديد هل سيكون صراعاً حضارياً؟ أم أن جوهر الصراع سيكون في دائرة الإثنيات دينية كانت أم عرقية؟

ثانياً ـ أوضحت عملية تحليل نصوص الفكر السياسي الغربي بروزاً واضحاً لعامل الدين بوصفه أحد المكونات الأساسية للوجود السياسي سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، وهو أمر يستدعي التساؤل لماذا عاد الدين ليحتل هذا الموقع المتقدم في عالم السياسة، خاصة وأن الإطار المرجعي للفكر الغربي يشتمل على عناصر كثيرة تستبعد الدين أو تهمشه على الأقل من نطاق العمل السياسي؟

ثالثاً ـ بالرغم من بروز موضوعات ذات طبيعة كونية، كتلوث البيئة، وأخطار انتشار التسلح النووي والتسلح فوق التقليدي، وحقوق الإنسان، إلا أن هذه الموضوعات تم تسييسها في المعالجة التي طرحها الفكر السياسي الغربي، هذا التسييس أعطى لمثل هذه المتغيرات وزناً نسبيًا أقل من حقيقتها، وجعلها معرضة في المعالجة لأهواء السياسة وتقلباتها.

رابعاً ـ ظهر اتجاه في الفكر السياسي الغربي، وبالذات في فرنسا، ينحو تجاه المعالجة العمقية أو الرأسية لحقيقة التغيرات التي يشهدها العالم وتأثيرها على النظام العالمي الجديد ركز هذا الاتجاه على حقيقة الصراع القائم بين رأس المال الدولي المتعدد الجنسيات وكيانات الدول، في إشارة إلى أن هذه الظاهرة تحدث انقلاباً في المبادىء والمؤسسات التي تحكم

المجتمعات الإنسانية بل وتضعها موضع تساؤل[1] . وكذلك اتجه فريق آخر إلى دراسة تأثير تعدد القيم في العصر الحديث وتنافرها وغموضها وتناقضها وغيابها في كثير من الأحيان في مجالات النشاط الإنساني على العالم ومن ثم على النظام العالمي الجديد، ويربط هانزجونس بين هذا العجز القيمي وتراجع مبدأ المسؤولية في العالم المعاصر[2] . وتحدث البعض عما أسماه بالتقدم التكنولوجي الأعمى والذي يؤدي إلى تهميش مضطرد لدور الإنسان في الحياة العملية[3] .

والواقع أن هذا الاتجاه ظل محدوداً في نطاق الفكر السياسي الغربي حتى إعداد هذه الدراسة ربما يرجع هذا إلى محدودية الدور الفرنسي في النظام الجديد مقارنة بالولايات المتحدة. أو لطغيان ما يمسيه مطاع صفدي بالأمركة على عالم اليوم[4] ، ولكن هذا بالطبع لا ينفي إمكانية تبلور نتاج متكامل للفكر السياسي الغربي في هذا الاتجاه في المستقبل.

خامساً ـ لا يخلو ما طرحه الفكر السياسي الغربي من أفكار بصدد النظام العالمي الجديد من الطرح الإيديولوجي أو المعالجة الإيديولوجية وإن كانت تأتي في معظم الأحيان مغلفة بخطاب علمي، الأمر الذي يستلزم الحرص والدقة في التعامل مع نتاج هذا الفكر، للتمييز ما بين ما هو علمي وما هو إيديولجي، فلكل مساره وأهدافه المختلفة عن الآخر.

المبحث الثاني
الفكر السياسي العربي والنظام العالمي الجديد

إذا ما نظرنا إلى نتاج الفكر العربي السياسي الذي اهتم بهذا الموضوع، سنجد اتجاهات عديدة ومتباينة، ويرجع هذا التعدد والاختلاف، نتيجة لاختلاف مناهج التحليل التي اتبعت في دراسة الموضوع، كما أننا سنجد الثقل الإيديولوجي واضحاً في سياق هذا النتاج الفكري العربي، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود درجة من درجات عدم

(1) انظر في هذا الصدد: د. علي الدين هلال، الاتجاه إلى العالمية ومفهوم الأمن، الحياة، لندن، 1993/7/20.
(2) تحسين محمد بشير، ظاهرة نظام الفوضى الدولية الجديدة، الحياة، لندن، 1993/7/4 .
(3) Christian De Brie, Democratics Sons, Le Monde Diplomatique, Décembre 1992.
(4) انظر: Hans Jons, Le Principe de Responsabilité. Une Ethique Pourla, civilisation Technologique. Ed. Le cerf, Paris, 1990.

الوضوح في فهم النظام العالمي الجديد وحقيقة القضايا التي يطرحها، ويمكن في هذا المجال البدء بتحديد أهم التساؤلات التي طرحها الفكر السياسي العربي بصدد هذا الموضوع وهي:

أ ـ هل هناك بالفعل نظام عالمي جديد؟

ب ـ ما هي مجموعة القيم التي يستند إليها هذا النظام؟ وما هي قواعده الحاكمة؟ وما هي آليات تنفيذها؟ وإلى أي حد ستخضع لعملية التسييس عند تنفيذها؟

جـ ـ ما هي طبيعة علاقات القوة في إطار هذا النظام؟ وما هو نمط التحالفات الجديد الذي يمكن أن يتم في إطاره؟

د ـ إلى أي حد يتوافق هذا النظام الجديد أو يتعارض مع المصالح العربية؟

هـ ـ كيف يمكن التعامل مع هذا النظام الجديد بما يكفل تحقيق المصالح العربية؟

تلك هي أهم التساؤلات التي طرحها الفكر السياسي العربي بصدد موضوع النظام العالمي الجديد، أما الإجابات فقد جاءت على النحو التالي[1] :

بالنسبة للتساؤل الأول سنجد إجابات ثلاثة على الأقل، فريق يرى أن هناك نظاماً عالمياً جديداً بالفعل وأنه يمكن قبول الأسس التي تبلورت حتى الآن لمعالم هذا النظام الجديد، وأولها مفهوم الشرعية الدولية، ويرى ضرورة التمسك بها كقاعدة لبناء وتطوير أسس العلاقات الدولية للعرب[2] ، اتجاه ثانٍ يؤكد أنه لا يوجد نظام جديد[3] ، اتجاه ثالث يقول بأن هناك نظاماً قد انتهى، دون أن يتبلور بعد النظام الجديد، وأن المرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية، يجري خلالها تشكيل هذا النظام الجديد، وليس بالضرورة أن يتشكل هذا النظام وفقاً للرؤية الأمريكية[4] .

---

(1) د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت، عالم المعرفة، العدد 158، فبراير 1992، ص221 .

(2) انظر في هذا الصدد؛ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992 ، ص 40.

(3) د. حسنين توفيق إبراهيم، الفكر العربي وإشكالية النظام الدولي الجديد، شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد69 ، مارس1992 ، ص53 .

(4) تم اختيار عينة من النصوص السياسية العربية ممثلة للاتجاهات السياسية المختلفة على الساحة العربية بقدر =

فيما يتعلق بالتساؤل الثاني والخاصة بقيم النظام الجديد وقواعده الحاكمة وآليات تنفيذها، فإن الفكر العربي يقبل بصفة عامة القيم المطروحة، كالشرعية الدولية، ومكافحة الإرهاب، وتقوية دور الأمم المتحدة، والأخذ بنظام الاقتصاد الحر، وزيادة مساحة الديموقراطية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، إلا أنه على الجانب الآخر فإن سمة التشكك تسود الفكر العربي حول إمكانية تطبيق هذه القواعد بمكيال واحد أو استناداً إلى معايير محددة، خاصة وأن الممارسات الدولية تجاه المنطقة العربية توضح أن مسألة التطبيق هي مسألة سياسية في الأساس تخضع لرغبة اللاعبين الرئيسيين وخاصة الولايات المتحدة، ويتم تكييفها وفقاً لمصالحها[1] . أما التساؤل الخاص بطبيعة علاقات القوة في إطار هذا النظام الجديد، فقد احتل مساحة واضحة من اهتمام الفكر السياسي العربي، فالبعض رأى أن النظام الجديد هو نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، والبعض الآخر رأى أنه سيتجه إلى التعددية القطبية، رأي ثالث، قال بأنه في الأمد القريب سيكون أحادي القطبية على المستوى العسكري والاستراتيجي ومتعدد القطبية على المستوى الاقتصادي والتقني، وفي الأمد المتوسط سيزول هذا التناقض ليتحول إلى نظام تعددي. والملاحظ أن الكثير من الكتابات العربية في هذا المجال قد ركزت على الولايات المتحدة الأمريكية، وحقيقة موقعها في نطاق هذا النظام الجديد، والاتجاه الغالب في الفكر السياسي العربي يتمثل في الإقرار بعدم قدرة الولايات المتحدة على الانفراد بقيادة النظام الجديد، وداخل هذا الإطار تتعدد المواقف ما بين الشدة من التأكيد على ذلك، وما بين رفض أن تحتل الولايات المتحدة هذه المكانة، حتى ولو كانت تستطيع ذلك لأن هذا يتعارض مع المصالح العربية[2] .

= الإمكان، وتحليلها تحليلاً كيفياً استناداً إلى هذه التساؤلات.

(1) انظر: جميل مطر، هل يتسلى الغرب بالعرب، الحياة، لندن، 1992/4/2.

د. سامي منصور، الشرعية الدولية المفترى عليها في الوضع الدولي المعاصر، صوت الكويت الدولي 1992/3/31.

فايز سارة، النظام الدولي والعرب في ظل علاقات متغيرة، الوحدة، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد100 ، يناير1993 ، ص86 ؛ ص 93.

د. محمد تاج الدين الحسيني، النظام الدولي الجديد بين الوهم والواقع، الوحدة، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد90 ، مارس1992 ، ص69 ؛ ص74 .

(2) انظر: ضياء رشوان، النظام الدولي الجديد ليس أمريكيًا، الفرسان، باريس، 1991/7/15 د. عبد الباني =

أما التساؤل الخاص بمدى توافق النظام العالمي الجديد أو تعارضه مع المصالح العربية، فإننا نجد الغالبية العظمى من الأعمال التي تم فحصها، تؤكد على أن هذا النظام أياً كانت صورته فإنه لا يتوافق مع المصالح العربية[1] ، وهناك أصوات قليلة تقول بغير هذا الرأي، وترى أن هذا النظام يحمل جوانب إيجابية مثلما له جوانبه السلبية ويدعون إلى خطاب عربي يقوم على العقلانية السياسية والواقعية والحوار مع القوى الدولية استناداً إلى قيم مشتركة عالمياً ونمط جديد من السياسات العربية حيال الأوضاع الدولية[2] ، وهذا التيار الضعيف الذي يدعو إلى الواقعية في دراسة الموضوع يواجه بنقد واضح من جانب التيار الغالب في الفكر السياسي العربي والذي تحدد موقفه بالمفهوم السابق تحديده[3] .

وفيما يتعلق بكيفية التعامل مع النظام الجديد، فإننا لا نجد رؤية واضحة يقدمها الفكر السياسي العربي بخصوص أسلوب التعامل العربي مع هذا النظام، والمفترض أنه لو كان هذا النظام ضاراً بالعرب، فلا بد من اقتراح الوسائل التي تكفل دفع هذا الضرر، أو التقليل من حدته إلى أقل درجة ممكنة، ويمكن القول بأن ثمة استثناءً في هذا المجال، تمثل

= الهرماس، تساؤلات حول دلالة النظام الدولي الجديد، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد6 ، ربيع1992 ، ص49 ؛ ص55 .

د. برهان غليون، النظام الدولي الجديد ومستقبل الوطن العربي، مستقبل العالم الإسلامي، العدد1 ، شتاء 1991، ص 73؛ ص81 .

(1) انظر على سبيل المثال: المختار المطيع، محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، الوحدة، الرباط، المجلس العربي للثقافة العربية، العدد90 ، مارس1992 ، ص16 ؛ ص17 .

عبد الباسط سيدا، الغرب بين الدعوة إلى التمثل به والمطالبة بالافتراق عنه، الوحدة، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد86 ، نوفمبر1991 ، ص30 .

محمد زكريا إسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد143 ، يناير1991 ، ص4 ؛ ص20 .

محمد سيد أحمد، حول إشكالية النظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 104، 1991، ص 24؛ ص28 .

(2) د. محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص324 . كذلك انظر د. عبد المنعم سعيد، من أجل فهم أفضل للنظام العالمي الجديد، الحياة، لندن، 1993/7/21 .

(3) انظر: د. محمود عبد الفضيل، السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد173 ، يوليو1993 ، ص4 ؛ ص7 173، يولويي 1993، كذلك انظر: د. كلوفيس مقصود، أمة متقهقرة وشعب مقهور: هل من مخرج، الحياة، لندن، 1993/7/15.

في اتجاه بعض النصوص إلى تحديد بعض الدوائر الممكنة للتحرك العربي في نطاق النظام الجديد، ولكن دون التطرق إلى تقديم الآليات الملائمة لهذا التحرك أو تحديد لوسائل التعامل مع بعض الفرص المواتية التي قد يتيحها النظام الجديد[1] .

الفكر السياسي العربي والنظام العالمي الجديد: ملاحظات نقدية

بعد أن عرضنا للكيفية التي تعامل بها الفكر السياسي العربي مع موضوع النظام العالمي الجديد والإجابات التي قدمها على الأسئلة المطروحة في هذا الصدد، نقدم مجموعة من الملاحظات النقدية حول نتاج الفكر السياسي العربي بصدد هذا الموضوع مقارنة بنتاج الفكر السياسي الغربي الذي سبق معالجته في المبحث الأول وذلك على النحو التالي:

أولاً ـ يلاحظ أن هناك تأثراً واضحاً في نتاج الفكر السياسي العربي، بما قدمه الفكر العربي في هذا المجال، من حيث مسار التناول والمعالجة، فعندما نقارب بين الرؤية الغربية بصدد هيكل القوة في النظام الجديد على سبيل المثال، وما قدمه الفكر السياسي العربي في هذا الشأن لن نجد اختلافاً كبيراً من حيث الاحتمالات المفترضة، أضف إلى هذا أن هناك ثمة إجماعاً عربياً وغربيًا على خطورة التغيرات التي شهدها العالم، ولكن الخلل البنيوي في الفكر العربي يظهر بعد هذه النقطة، إذ نجد مواقف متباينة بصدد الاستجابة المطلوبة للتعامل مع هذه التغيرات. هذه المواقف المتباينة لا نجدها في الموقف الغربي، إلا في نطاق محدد وهو آليات التعامل مع هذه التغيرات الجديدة، لقد فسر بعض المحللين العرب هذا بأن الفكر العربي لا يتغير ولا يقبل التغير[2] . وهو تفسير لا يمكن الاستسلام له والإقرار به بسهولة، ولكن يمكن أن نرجعه إلى العديد من العوامل وأبرزها محدودية تأثير الفكر السياسي العربي على النشاط السياسي العربي الأمر الذي يضعف من جودة الأفكار العربية المطروحة في التعامل مع الواقع السياسي وتحليله وتفسيره لأنه لا تتاح لها فرصة التجريب من خلال التطبيق، بخلاف التقاليد الغربية التي تهتم بنتاج الفكر السياسي، وتوظفه في

(1) من الدراسات التي قدمت رؤية في هذا المجال: د. برهان غليون، النظام الدولي الجديد ومستقبل الوطن العربي، مرجع سابق، ص80 ، ص81 ، وكذلك د. عبد الله عبد الدايم، القومية العربية والنظام العالمي الجديد، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد69 ، مارس1992 ، ص26 .

(2) انظر في ذلك د. عبد المنعم سعيد، من أجل فهم أفضل للنظام العالمي الجديد، الحياة، لندن1993/7/19 .

نطاق النشاط السياسي الغربي[1] .

ثانياً ـ ازدياد الوزن النسبي للعامل الإيديولوجي في نتاج الفكر السياسي العربي، بصدد النظام العالمي الجديد، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع ما يمكن أن نسميه بالعقل العلمي لحساب العقل الإيديولوجي وهذا الأخير يلجأ عادة إلى تناول الموضوع محل البحث من زاوية معينة، أو استناداً إلى مقدمة يقينية مسبقة، يخضع لها الظاهرة محل البحث، ليصل في النهاية إلى نتائج تتوافق مع هذه المقدمة التي انطلق منها. النموذج الواضح في هذا المجال هو ما يقدمه الإسلاميون العرب بصدد هذا الموضوع، فهم ينطلقون من رؤية معينة قوامها أن الغرب يعد لحملة صليبية جديدة على الإسلام، واستناداً إلى هذه الرؤية يتم التحليل ليصل إلى نتائج متوافقة مع هذه الرؤية[2] . ونفس الشيء نجده وإن بدرجة أقل لدى الاتجاه القومي العربي[3] . ولقد أدى هذا إلى بروز الرؤية التآمرية بوضوح في الكثير من نتاجات الفكر السياسي العربي في هذا الصدد، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن بعض الرؤى ذات الطابع الإيديولوجي إسلامية كانت أو قومية قد تكون صحيحة، ولكن ما نوجه إليه النقد كون المعالجة الفكرية لموضوع ما تبدأ استناداً إلى مثل هذه الرؤى المسبقة، لأن هذا يؤدي عادة إلى تضييق دائرة إعمال الفكر، كما أنه يتضمن مصادرة الممكن، فالقول مثلاً بأن «أي نظام جديد لن يكون في صالح العرب» والبدء في التحليل استناداً إلى هذه المقدمة، يجعل دائرة الفكر محددة بالأضرار التي ستلحق بالعرب، دون الدخول إلى دوائر أخرى ممكنة، كإمكانية عدم حدوث أضرار

---

(1) انظر: جميل مطر، التنظير والتفكير في مشكلات ما بعد الحرب الباردة، الحياة، لندن، 1993/7/13. وفي تفصيل أكثر انظر د. حسن حنفي، ما الذي يمنع المثقف العربي من التفكير في المستقبل، الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز الإنماء القومي، العدد90-19 ، يونيو ـ يوليو1991 ، ص45 ؛ ص51 .

(2) زكي أحمد، النظام العالمي الجديد في تصور الإسلاميين العرب، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد157 ، مارس1992 ، ص136 ؛ ص142 .

انظر كذلك حديث الشيخ راشد الغنوشي إلى مجلة المختار الإسلامي، القاهرة، دار المختار الإسلامي، العدد 112، 15 شوال/ 1412 هجرية ص19 . كذلك انظر حسين عاشور، النظام العالمي الجديد والمسلمون، المصدر نفسه، ص1 ؛ ص4 .

(3) انظر في هذا الصدد، محمد مداح الإدريسي، الوطن العربي بين الفاعلية والتهميش، مصدر سابق، ص18 د. خليل محمد خليل، الخيار الوحدوي العربي في ظل النظام الدولي الجديد، الوحدة، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد90 ، مارس1992 ، ص13 .

بالعرب، في حالة تشكيل النظام العالمي الجديد بصورة معينة. لذلك نقول بأن البدء في المعالجة فيه مصادرة على الممكن وتضييق لنطاق عمل الفكر، وبالنسبة للفكرة القائلة بأن أي نظام جديد لن يكون في صالح العرب والتي تلقى انتشاراً واسعاً في الكتابات العربية والإسلامية، مردود عليها، لأن الخبرة السياسية العربية المعاصرة تؤكد، أن العبرة ليست في كون نظام ما يسمح بتحقيق مصالح طرف من أطرافه أم لا، وإنما العبرة في أسلوب التعامل مع هذا النظام بما يحقق هذه المصالح، فبعد حرب أكتوبر 1973، بدأ الحديث عن العرب بوصفهم القوة الدولية السادسة في العالم[1] . ولكن هل استطاع العرب التعامل مع هذا الظرف المواتي على مستوى النظام الدولي آنذاك بما يحقق مصالحهم، أم أن الأطراف الدولية التي تعارضت مصالحها مع هذا الوضع العربي استطاعت أن تتعامل مع العرب في إطار ذلك النظام الذي كان قائماً، بما يؤدي إلى إضعافهم وتفريغ عناصر قوتهم وتحجيمها وتحييدها؟

ثالثاً ـ يفتقد نتاج الفكر السياسي العربي إلى تحديد الأهداف والمصالح العربية التي يمكن طرح تصورات حول إمكانية تحقيقها في إطار النظام العالمي الجديد، فكل ما نجده هو حديث في العموميات[2] . ولقد أدى ذلك إلى افتقار نتاج الفكر السياسي العربي إلى الإشارة إلى الآليات العملية التي يمكن من خلالها التعامل مع النظام الجديد، والمثير للانتباه أن نسبة كبيرة من المفكرين العرب يؤكدون أن هذا النظام في مرحلة التكوين والتشكيل الآن، لكن القليل منهم من اتجه على استحياء إلى دراسة إمكانية التأثير في عملية التشكيل والتكوين هذه، بحيث لا تكون في صورتها النهائية مضادة للعرب.

رابعاً ـ ينطلق الفكر السياسي العربي في تعامله مع النظام العالمي الجديد كموضوع للبحث، من موقع الضعف والهزيمة، بخلاف الفكر العربي الذي ينطلق من موقع القوة، ومن ثم فإننا نجد مساحة واسعة من الأفكار الهروبية، بين ثنايا النتاج الفكري العربي، مثل الأفكار التي تقلل من وزن طرف دولي لحساب أطراف أخرى، تأمل من نهوضها

---

(1) محمد زكريا إسماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 143، يناير1991 ، ص4 ؛ ص7 .

(2) انظر معالجة أكثر تفصيلاً في هذه الجزئية في: د. حسنين توفيق إبراهيم، الفكر العربي وإشكالية النظام الدولي الجديد، مصدر سابق.

وازدياد قوتها كي تستطيع أن تواجه هذا الطرف[1] ، أو تلجأ بعض المقولات المؤدلجة كالقول بأن قوة الفكرة لا بد وأن تنتصر على قوة المادة، ومن ثم فلا بد من انتصار أصحاب الفكرة القوية مهما طال الزمن[2] .

خامساً ـ بالرغم من وجود اتفاق على قبول المبادىء والقيم التي يستند إليها النظام الجديد، إلا أنه إضافة إلى التشكك العربي في إمكانية الالتزام بهذه القيم، من جانب الأطراف الأخرى، فإن هناك اختلافاً أيضاً بين الفكر العربي والفكر الغربي حول محتوى أو مضمون هذه القيم، فبالنسبة للديموقراطية وحقوق الإنسان، هناك خلاف عربي غربي حولها، فالمقولة السائدة في هذا الصدد، تتمثل في ضرورة أن تنبثق مثل هذه الإصلاحات الديموقراطية المطلوبة من المجتمع العربي، مع مراعاة ظروفه وتقاليده الخاصة[3] .

سادساً ـ بالرغم من أن الأطروحات التي يقدمها الفكر السياسي الغربي بخصوص النظام العالمي الجديد تمس المصالح العربية بل والوجود العربي ذاته، إلا أن هناك ردود أفعال تبرز على مستوى الفكر السياسي العربي، تثير الدهشة، كتلك الأفكار التي تتنكر للهوية العربية وتدعو إلى الانسلاخ عن الإطار العربي؛ أو تدعو إلى طرح بديل آخر عن البديل العربي، كالدعوة إلى إنشاء نظام شرق أوسطي مثلاً، الأكثر إثارة للعجب أن كل أمة في العالم اليوم تتجه نحو التعاضد وتقوية الوشائج بين أبنائها، كما تفعل إيران، وتركيا وغيرهما، أن هذه الظاهرة المرضية التي تبرز أحياناً من بين ثنايا الفكر السياسي العربي، تعبر في واقع الأمر عن عمق الأزمة التي يمر بها العالم العربي اليوم، والتي أدت

---

(1) انظر على سبيل المثال: ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 165، نوفمبر 1992، ص29 .
محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سابق، ص69 ، ص71 .

(2) حديث الشيخ الغنوشي، مصدر سابق، ص19 .
كذلك انظر معالجة شبيهة لهذه الجزئية في: د. أحمد صدقي الدجاني، وجهة نظر عربية من النظام الدولي الجديد، شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد74 ، يونيو1993 ، ص55 .

(3) انظر في هذا المجال: عبد الله السناوي، اللانظام القانوني الدولي، هل بدأ عصر شرعية التدخل؟ مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد6 ، ربيع1992 ص 58؛ ص16 .
فؤاد بطرس، بداية نظام جديد: أي مستقبل للديموقراطية في العالم، الحياة، لندن، 1993/6/16,6/15 .

إلى اهتزاز الثوابت التاريخية التي تميز العرب عمن سواهم[1] .

سابعاً ـ ظهرت بعض الأفكار العربية التي تناولت موضوع النظام العالمي الجديد من منظور أداة التحليل الثقافي للظواهر التي يشهدها عالم اليوم[2] ، أو من خلال التركيز على الأبعاد الحضارية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الغرب والعرب والمسلمين[3] . وهذه الأفكار لم تتبلور في صورتها النهائية بحيث يتمكن القول بأنها تمثل اتجاهاً جديداً في إطار الفكر السياسي العربي، والواقع أن ظهور هذه الأفكار يقدم دليلاً جديداً على تأثير الفكر الغربي على الفكر العربي في تناول موضوع النظام العالمي الجديد، حيث إن الإطار المرجعي لمعظم المفكرين العرب الذين قدموا مثل هذه الأطروحات، يدخل في نطاق تكوينه تأثير الثقافة الفرنسية، ولا يختلف هذا النتاج عن مجمل نتاج الفكر السياسي العربي السابق الإشارة إليه من حيث عدم تقديمه لأية آليات محددة للتعامل السياسي العربي مع الواقع العالمي الجديد.

خاتمة الدراسة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن ثمة علاقة تأثير واضحة بين الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي العربي بالنسبة لمعالجة موضوع النظام العالمي الجديد. مخطط تناول الموضوع لا يختلف كثيراً إلا في التفاصيل والمحتوى، والمواقف السياسية تجاه المسائل التي يمسها هذا النظام، وهي أمور تتفق وطبيعة الأمور، حيث تبرز العوامل السياسية والإيديولوجية كعوامل مؤثرة على نتاج أي فكر سياسي.

إن هذه العلاقة لا تعني التطابق التام ولكنها تعني أن هناك جوانب ثمة اتفاق على

---

(1) انظر نقداً لهذا الاتجاه في: د. محمود عبد الفضيل، السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية، المستقبل العربي، مصدر سابق، ص4 ؛ ص18 . كذلك: د. عبد الله عبد الدائم، القومية العربية والنظام العالمي، شؤون عربية، مصدر سابق. ص 14 ؛ ص16 .

(2) انظر: السيد يسين، الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي تحليل ثقافي، مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي1991 ، القاهرة، مؤسسة الأهرام،1992 ، ص10 ؛ ص24 .

(3) انظر على سبيل المثال: زينب عبد العزيز، موقف الغرب من الإسلام في صراعه الحضاري، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد9 ، شتاء1994 . ص 63؛ ص74 فوزية أبو طبق، من قضايا النظام العالمي الثقافية، المصدر السابق، ص77 ؛ ص96 . د. أحمد صدقي الدجاني، مصدر سابق ص45 ؛ ص55 .

تحديد أطرها، وبعد هذه النقطة الاتفاقية، تبدأ نقاط الاختلاف في الظهور بحكم تأثير عوامل أخرى على الفكر السياسي غربياً كان أم عربياً. فنقاط التركيز مختلفة حيث يحتل موضوع آثار ونتائج التغيرات التي يشهدها العالم والتي قد يجسدها النظام العالمي الجديد على العالم العربي مساحة واضحة من اهتمام الفكر السياسي العربي، وإن كان يفتقد هذا الاهتمام تقديم آليات للتعامل مع هذا الواقع الجديد، بخلاف الفكر السياسي الغربي الذي ينحو تجاه تقديم آليات عملية متعددة تسهم في بلورة الرؤية الغربية، للعالم الجديد. جانب آخر نلحظه من بين ثنايا هذا التحليل، يتمثل في غلبة النظرة الصراعية في التصور العربي السياسي لأبعاد العلاقة مع العالم الغربي[1] . وهي نظرة قائمة كذلك في نتاج الفكر الغربي، وإن كانت لا تحتل نفس الوزن الذي تحتله في نتاج الفكر السياسي العربي.

ويبقى السؤال الذي ينتج عن قراءة أدبيات الفكر السياسي العربي والغربي التي عنيت بموضوع النظام العالمي الجديد، إلى أي حد يقترب واقع العالم اليوم من هذه الأفكار أو تلك التي قدمها الفكر السياسي عربياً كان أم غربياً؟!.

سؤال الإجابة عليه ليست بالسهولة بمكان؟

---

(1) انظر في هذا المجال: د. محمد عمارة، العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد6 ، ربيع1992 .

د. خلدون حسن النقيب، احتمالات التعاون والصراع بين العرب والغرب، الأهرام، عدد1991/5/8 .

لقاء مع جمال الأتاسي تطورات النظام العالمي، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد153 ، نوفمبر1991 ، ص126 ؛ ص135 .